

أخبار عن لقاء سري جمع الرئيس بالبيض

● الأضواء/خاص

وصف مراقبون سياسيون زيارة فخامة الأخ/علي عبد الله صالح -رئيس الجمهورية لدولة قطر الشقيقة بالمفاجئة وغير المتوقعة، خاصة بعد مقاطعة بلادنا للقمّة الطارئة بخصوص العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والتي عقدت في الدوحة العام الماضي، ومانرتب عنها من قطيعة أو برود في العلاقات الثنائية بين البلدين، ومن حملة إعلامية قادتها قناة الجزيرة الممولة من دولة قطر ضد بلادنا، وأدت إلى إنزعاج السلطة في بلادنا من تناولاتها واعتبرتها معادية وغير أمينة وبأنها لم تلتزم المهنية والحياد الإعلامي تجاه اليمن، الأمر الذي تسبب في دفع وزارة الإعلام الى مصادرة جهاز البث المباشر التابع لكتبتها في صنعاء، والذي أعيد بتوجيه رئاسي بعد بضعة أيام من مصادرته

الشهر المنصرم. واعتبر مراقبون هذه الزيارة أكثر أهمية لما تحمله من دلالات قد تعيد ترتيب أوراق بلادنا في سياساتها الخارجية، كما أنها قد تفتح تحالفات جديدة على حساب تحالفات قائمة. وفي الوقت الذي كان نائب الرئيس الأسبق علي سالم البيض قد دعا أمير دولة قطر الى مساندة ما يسمى القضية الجنوبية، بعد تخلي المانحين عنها في مؤتمر لندن والذي كان يتوقع أن تحظى بإهتمام كبير خاصة وأن المؤتمر عقد في العاصمة البريطانية التي تتعامل مع المحافظات الجنوبية كإحدى دول (الكومنولث)، وما تكونت من تقديرات حول سوء العلاقات اليمنية القطرية، وسعي الأخيرة الى دعم وإحتضان المعادين للنظام. لم يستبعد مراقبون مناقشة قضية الحراك وعقد صفقة

مع معارضة الخارج بهذا الخصوص لصالح النظام.. كما لم يستبعدوا أن يكون الأمير القطري قد عقد لقاء سريا بينه وبين الرئيس صالح ونائبه الأسبق البيض على هامش القمة لتقريب وجهات النظر بين الإثنين. قطر كدولة صغيرة تقوم بادوار كبيرة على المستوى العربي والدولي ومنذ فترة تلعب أدواراً مثيرة ومؤثرة فيما يخص الخلافات القائمة داخل بعض الدول العربية، وتبذل جهوداً جادة وكبيرة في سبيل إخماد هذه المشاكل، وأصبحت لاعب مهم على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي أثار حفيظة بعض الأنظمة التي ترغب في إحتكار دور المؤثر على دول المنطقة، فوجهت لخلقها لمنهضة السياسة القطرية.

الأردن يرفض تسليم رعد صدام حسين

● نفي وزير الدولة لشؤون الإعلام والإتصال الأردني مؤخراً أن تكون بلاده طرفاً في النزاع الدائر في اليمن وقال الشريف في رده على سؤال حول تدريب الأردن لقوات يمنية "أن الأردن ليس طرفاً في الأحداث الداخلية التي تجري في اليمن". وحول تقديم العراق لطلب إلى الشرطة الدولية "الإنتربول" لتسليم ابنة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين قال الشريف عمان لم تتلق حتى أمس الأول أي مذكرة من الشرطة الدولية (الإنتربول) لتسليم رعد صدام حسين المقيمة في عمان منذ عام ٢٠٠٦.



جديد في موضوع رعد صدام حسين منذ ذلك التاريخ. وكان (الإنتربول) أصدر أمس الأول مذكرة توقيف بحق رعد صدام حسين بعد توجيه الحكومة العراقية اتهامات لها بتحويل العمليات الارهابية. وأعلن في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٦ فيما يسمى "بالنشرة الحمراء" ان "ابنة الرئيس العراقي السابق مطلوبة للإنتربول وسبقه في يوم ٢٠ نوفمبر من نفس العام مراسلات بين شعبة الإنتربول في بغداد وشعبة عمان بأن رعد صدام حسين متهم في قضايا تمويل الارهاب. "يوم السفارات" .. فضيحة مدوية للملكي

اختفاء طوابع ذهبية وصكوك نادرة من مخازن هيئة البريد

● كتب/سمير غالب

كانت إلى وقت قريب ضمن الصكوك المحفوظة في مخازن الهيئة العامة للبريد وحتى العام ٩١م وعند دمج بريدي شطري اليمن سابقاً- ضمن هيئة واحدة في العام ٩٠م تم الاستيلاء على أكبر مخزون من الطوابع البريدية المصكوكة من الذهب عيار ٢١ ولم يعد يوجد حالياً مايربط الماضي بالحاضر في سلسلة إصدارات الطوابع البريدية للبريد اليمني بعد أن تم استخراجها من مخازن البريد عبر قرصنة البريد الذين يعرفون ثمنها وقيمتها في حالة تم عرضها بمزادات البيع للمقتنيات الثمينة والنادرة. عندها سيكون للنهب نصيب الأسد من هذه الصفقة التي اختفت في وضوح النهار بأيدي عتالة «محترفون» يعرفون أهمية وندره هذه القطع التي قد تدر عليهم الملايين من الدولارات. لانريد أي طرح علامات استفهام! فالأمر واضح ولا يحتاج إلى أسئلة وعلامات تعجب! لقد وجد هؤلاء أن دمج بريد الشطر الجنوبي من الوطن مع بريد الشطر الشمالي حينها فرصة



لاتعوض لمصادرة ذاكرة شعب بأكمله من هذه الطوابع البريدية التي هي جزء من التراث وتعود إلى ما قبل المملكة المتوكلية. مما يجعلها قيمة حضارية وتراثية هامة ونادرة نهبها عصابات فيما وثائقها احرقت لئلا ولم يعد هناك مايسنأهل الحفظ في المخازن سوى الجدران ومجموعة من الطوابع الحديثة. فمن ياترى له الحق في اقتناء هذه الطوابع الذهبية؟ متاحفنا الوطنية أم متاحف أوروبا وغيرها من الدول التي تتلهف لاقتناء الموروث التاريخي للشعوب الأخرى وخاصة التي لا يوجد فيها ضوابط للحفاظ على هذه الثروة المهدورة والمطلوثة» من حمران العيون من تجار التراث الذين لم يتروكوا للأجيال القادمة شيئاً حتى طوابع بريدية؟ لكنه ياصحابي الفساد الذي ينخر في كل المفاصل وفي كل المخازن، وقد نصحوا في المستقبل وقد تم بيع ماتبقى لنا من مصاحف وسيوف ومذاهب داخل أروقة المتحف الوطني! ولما لا فالدنيا سائبة والمصروف كثر في بلاد الحكمة والإيمان! وتتحدى من يقول غير هذا؟

● الأضواء-خاص:

مستثمر ورجل أعمال يمني معروف يملك ويدير مصرف تجاري كبير كشف النقاب عن تلقيه عرض تقدمت به إدارة مجلة شهرية قبل حوالي ثلاثة أشهر لخوض «المنافسة» مع شركات ومصارف أخرى على لقب أفضل مصرف تجاري للعام ٢٠٠٩م على مستوى خمس دول عربية منها اليمن مقابل ٢٠,٠٠٠ دولار-رسوم المركز الأول و١٥,٠٠٠ دولار الثاني، و١٠,٠٠٠ دولار للمركز الثالث، كما تشمل أيضا هذه الرسوم نفقات تغطية إعلامية وبرشور وريبورتاج تنشره «المجلة» عن خدمات ونشاط «المصرف» دون الإشارة إلى مجالات

المنافسة والانسس والمعايير العلمية المتبعة، لافتاً إلى أنه لاحظ وجود شهادات مفتوحة وعليها توقيع رئيس الوزراء لمن يرغب أو يقبل بخوض هذه «المنافسة» بحسب الشروط والرسوم المحددة في العرض الذي قال أنه يحتفظ بنسخة منه، ويتمسك بحقه في مقاضاة الحكومة و«المجلة» التي تتاجر بمثل هذه الجوائز بتواطؤ من الهيئة ذات العلاقة التي اقحمت الحكومة اليمنية بهذا العمل في محاولة لإعطاء هذه الجوائز والشهادات قيمة وصفة «شرعية» على حساب مصداقية وهيبة الدولة أمام المجتمع والمؤسسات الاقتصادية والعلمية المتخصصة والشركات الاستثمارية

الوطنية والعربية والأجنبية الأخرى العاملة في اليمن التي لاشك سيؤثر مثل هذا التكريم الحكومي على أدائها ونشاطها الاستثماري في البلاد. وقال المستثمر: إذا كان دولة رئيس الوزراء لا يعلم عن وجود شهادات موقعه «فائضة» و«مفتوحة» زادت عن «العشرين» التي تم اعتماد توزيعها في حفل التكريم فالتكريم مصيبة!!... وإن كان يعلم فالمصيبة أعظم!!... نحفظ بصورة من تقرير-وصلنا عبر الفاكس-رفع إلى رئيس الوزراء بهذا الخصوص.. كما تحتفظ الصحيفة أيضا باسم «المستثمر» واسم نائب الوزير الذي شكاه من تعسف ومساومة مدير دائرته في وزارته «صاحب المجلة».

عقب نشر تقرير هيئة مكافحة الفساد:

إجراءات وإصلاحات مرتقبة في المؤسسة الاقتصادية



رغم إختلافنا مع الأخ محمد عبد الجبار العلمي- مدير العام المساعد- حول طريقة وأساليب تعامله مع الناس إلا أنه بحق يعد الرجل الأول داخل المؤسسة الاقتصادية اليمنية من حيث الالتزام والانضباط الوظيفي وتواجده في مكتبه باستمرار أثناء وبعد الدوام الرسمي، حيث لم يسجل له يوم غياب منذ استلام عمله كمدبر عام مساعد للمؤسسة وأصبح بكل جدارة واقتدار يغطي عمل المدير العام الغائب عن مكتبه بشكل مستمر منذ فترة لإنشغاله بمهام وأعمال خاصة وظروف سفرياته ونقله بين عواصم وأسواق «البورصات» العربية والأوروبية.

إلا أنه رغم هذا الغياب استطاع العميد العلمي-المدير العام المساعد أن يغطي الفراغ الذي تركه غياب المدير العام من خلال تسيير شؤون وأعمال ونشاطات المؤسسة بكفاءة واجتهل يحظى بشعبية كبيرة داخل وخارج المؤسسة وخاصة وسط العسكريين والمدنيين الذي يزورون مكتبه بشكل دائم وهو ماقد يؤهله لشغل منصب المدير العام، خاصة وأن هناك شخصيات ووجهات برلمانية واجتماعية تدفع باتجاه

التعجيل بإصدار قرار جمهوري بهذا الخصوص كون قرار كهذا يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويجسد مبدأ النواظ والعقاب ويخدم المؤسسة الاقتصادية والمصلحة الوطنية بشكل عام ويعكس التوجه الصادق للدولة والقيادة السياسية في عملية الإصلاح المالي والإداري ومحاربة الفساد في كافة مفاصل ومؤسسات الدولة. بالإضافة إلى أسباب رئيسية أخرى تعزز مثل هذا التوجه، منها على سبيل المثال اكتشاف الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مؤخرا حالة فساد بمئات الملايين من الدولارات في المؤسسة، قيدت ضد أحد الموظفين الأجانب بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية، رغم أنه استولى على تلك المبالغ من خلال توجيهات وأوراق وثائق وعقود رسمية صحيحة ومزورة، تؤكد تورط مسؤولين في

المؤسسة بحالة الفساد هذه وفي غيرها. والععيد العلمي إذا ماتم تعيينه مديراً عاما للمؤسسة فإنه سيعمل على وقف العبث بإمكانيات وموارد المؤسسة ويعيد ثقة المجتمع ومنسبسي القوات المسلحة بهذه المؤسسة الاقتصادية الوطنية الرائدة من خلال العمل على هيكلتها بالتنسيق مع الحكومة بحيث تتحول إلى مؤسسة إنتاج ودخل قومي تعزز الاقتصاد الوطني ويعود ريعها للوطن والمواطن.. وهناك نواب ينتمون للحزب الحاكم يدفعون داخل البرلمان في هذا الاتجاه.. وأعربوا عن ثقتهم بأن فخامة الأخ رئيس الجمهورية يدعم ويشجع هذا التوجه في سبيل تحقيق التكامل والنهوض بالإقتصاد الوطني الذي يعاني العجز والتدهور بسبب ضعف وفشل الإدارة، وواقع المؤسسة أمثوجا.. «الأضواء» أجرت لقاءات مع عدد من أعضاء مجلس النواب في «المؤتمر والمعارضة» وخبراء اقتصاديين حول هذه القضية وسبل معالجة الإختلالات والنهوض بالواقع الاقتصادي عموما.. تنشرها ضمن ملف خاص في عدد قادم بإذن الله.

نائب برلماني يصف زميله تحت قبة البرلمان والمجلس يصفق

رفع مجلس النواب في اليمن جلسته الأربعاء الماضي بشكل طارئ بعد اعتداء قام به النائب محمد محمد شردة على النائب عبدالله عبده أضيف حيث قام بلكمه ومحاولة صفعه لكن أضيف تلافى الضربة الأخيرة. الاعتداء جاء على خلفية ورود اسم النائب شردة ضمن تقرير تقصي الحقائق حول أراضي الجديدة حيث استندت اللجنة البرلمانية النائب عبدالله أضيف وسألته حول اتهام القاضي محمد عبدالله الأكوغ له بأنه يحرص الأهالي على خلفية استيلاء قام بها القاضي الأكوغ لأرضهم. وحسبما جاء في التقرير فإن النائب أضيف أفاد بأن القاضي الأكوغ والنائب محمد شردة يحضران ومعهما مجاميع مسلحة بالزي العسكري إلى منطقة

المجاهضة بمديرية التحيتا بالحديدة ثم يقومان باختطاف المواطنين وإحراق عششهم حسب ما هو مثبت بمحاضر النيابة والمحاكم وذلك من أجل السيطرة على الأرض بقوة السلاح مع العلم أن هذه الأراضي التي يدعون ملكيتها فيها مساكن لأهل المجاهضة من عشرات السنين. وقد قام المجلس اليوم بطرد النائب شردة بعد التصويت على ذلك غير أن النواب اعتبروا الأمر غير كاف وطالب النائب أحمد أبو حورية بأن يتم رفع الحصانة عن شردة لفترة محددة لكن نائب رئيس المجلس رئيس الجلسة حيمير الأحمر قال إن اللائحة تستوجب تصويت ثلثي الأعضاء لرفع الحصانة. وساد المجلس غضب عارم خصوصا من كتلة الجديدة الذين انسحبوا من القاعة بعد الاعتداء إلى جانب عدد كبير من الأعضاء. وكان رئيس مجلس النواب يحيى الراعي قدم أمس الثلاثاء اعتذاره للنائب عبدالكريم شيبان عما بدر منه في جلسة أمس الأول من إساءة، حيث حدثت مشادة كلامية بين الطرفين جعلت الراعي يهدد بطرد شيبان بلغة غير لائقة، قائلا "أين الأمن يجووا يسحبوه على نخره".

الأضواء
العنوان: ش. الشهداء صدام حسين- جنوب مدينة الهراء/الرحوم/عمد عبد الله صالح
تلفون: (٣٠١٨٤٩) (٣٠١٨٤٩) تلفاكس: (٣٠١٨٤٩)
البريد الإلكتروني: info@ALADHWAA.net
المدير الفني: علي مبارك
E-mail:almobark_ali@hotmail.com
الإستقبال والتوزيع:
٧١٢٨٩٢١٤٢-٧٢٢٩٧٣٩٩٩-٧٧٠٧٠٣٠٠٠
www.aladhwaa.net
الإشتراكات السنوية:
للأفراد في الداخل (٣٠٠٠) ريال- للهيئات (٥٠٠٠) ريال
للهيئات الدبلوماسية والشركات الأجنبية (٥٠٠) \$